

التنظير النحوي في الدرس الحديث وعلاقته بتيسير النحو... إبراهيم مصطفى أمونجا

الأستاذ نزرقي بلعباس

تقديم :

لطالما كان النحو العربي عماد اللغة ، ولطالما أخذت اللغة نصيبا كبيرا من اهتمام القدماء والمحدثين ، لذلك كان أكثر من ضرورة أن يولي علماء اللغة الأول والمتأخرون غاية اهتمامهم بهذا العلم .

فاللغة هي هوية كل قوم ، بل متنفس أفكارهم وترجمة لما تجود به الخواطر وتلفظه السرائر ، والنحو هو روح هذه اللغة .

فالنحو العربي إستوى علما قائما من أجل محاربة تفشي اللحن وبخاصة في قراءة بعض العجم للقرآن الكريم .

غير أنه لم يسلم من التأويلات الموغلة والتعديلات البعيدة التي تبعث على النفور والملل في نفوس متعلميه والمشتغلين به على حد سواء ، لذلك كان التعقيد سمة فارقة وسيم بها النحو لزمان غير قصير ، ولهذا قال الجاحظ وهو أرياب الفصاحة والأدب : " أما النحو فلا تشغل قلبه - أي الصبي - إلا بمقدار ما يؤديه إلى السلامة من فاحش اللحن ... وما زاد على ذلك فهو مشغلة " . وعلى هذا فالجاحظ يعطينا الطريق الأنسب

لتعليم النحو العربي للناشئة (النحو التعليمي) ، حيث يجب - حسبه - الاكتفاء بالحد الأدنى الذي يضمن للطفل عدم الوقوع في الخطأ أثناء القراءة أو الكتابة ، وما زاد على ذلك فهو مشغلة ، والأكيد أنه يقصد بالزيادة العلل والتأويل والقياس وغيرها .

ولئن كان الجاحظ قد قال ما قال وهو في زمن الفصاحة والناس على سليقتهم حتى قال قائلهم :

ولكني سليقي أقول فأعرب

ولستُ بنحوي يلوك لسانهُ

وقد ولي زمن الفصاحة وأفلت سليقة الناس

فماذا نقول نحن اليوم ؟

من أجل هذا ظهرت محاولات تيسيرية للنحو العربي تجعله متماشيا مع عصرنا الراهن ، وبما ان النحو يعلم أول ما يعلم للناشئة في المدارس ، وجب الاهتمام أكثر بتيسيره ، ومن أهم الآراء الرائدة في هذا المجال نجد الأستاذ إبراهيم مصطفى وكتابه " إحياء النحو " .

إبراهيم مصطفى :

الأستاذ المرحوم إبراهيم مصطفى واحد من عمالقة النحاة في العصر الحديث ولد سنة 1888 م الموافق لـ 1305 هـ ، بدأ دراسته في الأزهر الشريف وتخرج من دار العلوم ، ثم عمل مدرسا للأدب العربي بجامعة الإسكندرية عميدا لكلية دار العلوم ، كما كان أيضا عضوا في مجمع اللغة العربية في القاهرة .

قضى الأستاذ والعالم الجليل حياته مبجرا في غياهب النحو العربي داعيا إلى تبسيطه وتيسيره ، كان سلاحه في ذلك رأيي سديد مؤسس وحجة لا تقارع وسلاسة في الطرح وجرأة على إحقاق الحق وإبطال الباطل . قد تمخض عن كل هذا تأليف كتاب - إحياء النحو - وكذا تحقيق عدة كتب مثل كتاب - سر صناعة الإعراب - للعلامة ابن جني وهو من أشهر نحاة القرون الأولى ، وكتاب - إعراب القرآن - للزجاجي وهو أيضا من فطاحلة النحو القديم

كتاب إحياء النحو:

هو من أشهر الكتب التي صدرت في الثلاثينات ومن أجرئها وهو من إصدارات لجنة التأليف والترجمة لسنة 1957 م ، يقع الكتاب في 200 ص من الحجم العادي .

أفتتح الكتاب بمقدمة طويلة للدكتور طه حسين بلغت 14 صفحة ، وقد جاءت هذه المقدمة مثقلة بالثناء على صاحب الكتاب تارة ومدح الكتاب نفسه طورا آخر ، وذلك أن الدكتور طه حسين كان صديقا حميما للأستاذ إبراهيم مصطفى فكلاهما درس في الأزهر الشريف ، ثم أصبحا مدرسين في الجامعة المصرية . وبعد مقدمة الدكتور طه حسين تأتي مقدمة الأستاذ إبراهيم مصطفى والتي يبين فيها الخطوط العريضة لكتابه ويشرح ما هي الطرق المتبعة في إنجازها .

أما من الناحية المنهجية في إخراج هذا الكتاب ، فنلاحظ ما يلي :

- لا يوجد على صفحة الكتاب الخارجية دار الطباعة ولا تاريخها وإنما يشار إلى ذلك في آخر الكتاب تماما .

- يعرض علينا الكاتب ما توصل إليه من آراء ونتائج في المقدمة ، وينتقل بنا رأساً إلى مضمون الكتاب بادئاً بأول عنوان وهو : حدّ النحو كما رسمه النحاة .
 - الكتاب غير مقسم إلى فصول ولا أبواب ، إنما إلى عناوين كبيرة تندرج تحتها أخرى صغيرة .
 - لم يضع الكاتب في نهاية كتابه فهرس المصادر والمراجع التي اشتغل عليها وإنما يوجد فهرس موضوعات فحسب .
- وإذا كان هذا هو إبراهيم مصطفى وكتابه إحياء النحو . فما هي أهم الموضوعات التي جاء بها في إطار تيسير النحو ؟

إن من أهم المواضيع الهادفة إلى التيسير والتي جاء بها كتاب إحياء النحو ما يلي :

I -/ تعريف علم النحو :

ينقل الأستاذ إبراهيم مصطفى مفهوم النحو عند القدماء فيقول نقلاً عن كتاب الحدود للفاكهي : " إنه علمٌ يعرف به أحوال أواخر الكلم إعراباً وبناءً " ¹ . وبهذا يقتصر النحو فقط على الإعراب حسب هذا التعريف لكن الأستاذ إبراهيم مصطفى يعطي لنا تعريفه الخاص للنحو فيقول : " هو قانون تأليف الكلام وبيان لكلما يجب أن تكون عليه الكلمة في الجملة . والجملة مع الجمل حتى تتسق العبارة ويمكن أن تؤدي معناها " ² . وعلى هذا فالنحو ليس هو أواخر الكلمات والإعراب فقط إنما هو أيضاً التركيب والدلالة حسب صاحب إحياء النحو .

والنحاة الأول لما عرفوا النحو سابقاً ، إنما ضيقوا واسعا ورسّموا للنحو طريقاً لفظية ، تمثلت في الإعراب وأغفلوا المعنى ، بينما الأستاذ إبراهيم مصطفى فقد أعاد إحياء دور المعنى في النحو .

2- نظرية العامل :

يرى صاحب إحياء النحو أن منشأ نظرية العامل يعود بالأساس إلى الفلسفة الكلامية التي كانت شائعة عصر ظهور النحو العربي ، فعندما رأى النحاة أن حركة الإعراب تتغير قالوا : " أثر لا بد له من مؤثر " ³ . ولم يقبلوا أن المتكلم هو المحدث لذلك وما أمدتهم به الفلسفة في ذلك رفض اجتماع عاملين على معمول واحد ، أن ذلك يستلزم تحصيل

¹ إبراهيم مصطفى : إحياء النحو : ص 01 .

² المصدر نفسه : صفحة نفسها

³ إبراهيم مصطفى : إحياء النحو : ص 31 .

* ابن مضاء القرطبي : نحوي أندلسي صاحب كتاب الردّ على النحاة ، يعتمد على المذهب الظاهري .

حاصل - إذا اتفق العاملان - وهذا محال ، أما إذا اختلف العاملان فيستلزم أن يكون الاسم منصوباً مرفوعاً في الآن ذاته ، وهذا أيضاً محال لذلك قالوا : لا يجتمع عاملان على معمول واحد .

ولذلك ينقد صاحب الإحياء نظرية العامل كما يلي :

● كثرة تقديرات والتأويلات التي تجرّها نظرية العامل ورائها كما هو الحال في قولنا : زيدا رأيتَه نقدر لها : رأيت زيدا رأيتَه .

وهذه التقديرات تؤدي إلى الغموض ونفور المتعلمين من النحو .

غير أنه هناك بعض التقديرات التي يجب الحذف فيها لعلم المخاطب بما حذف ، ذلك سمي ابن مضاء القرطبي * هذا النوع من المحذوفات بقوله : " قسم حذف لعلم المخاطب به " ¹ . مثل قوله تعالى : ((وقيل للذين اتقوا ما ذا أنزل ربكم قالوا خيراً...)) ² والتقدير " أنزل خيراً " .

● التزام النحاة بنظرية العامل جعلهم يلوون أعناق المعاني لتستقيم مع تقدير العوامل .

● تعدد وتنوع العوامل من العامل الظاهر إلى المقدر إلى المعنوي .

● اختلاف النحاة في تقدير عوامل نفس الم معمول ، فالمفعول به يقدر له البصريون الفعل عاملاً ناصباً ، ويقدر له الفراء ** الكوفي الفعل والفاعل عاملاً ناصباً .

فالعامل حسب صاحب الإحياء يجب أن يكون خادماً للمعنى مسائراً للفظ ، لذلك قال أحد النحاة المتقدمين : " العامل ما به يتقوم المعنى المقتضى " ³ .

كما تكلم نحاة محدثون آخرون عن العامل ، حيث يقول أحدهم : " لا بد لمسالك البحث النحوي من ان تمر بنظرية العامل ، فنظرية العامل من أرقى ما وصل إليه البحث العلمي في النحو العربي ، إن لم تكن بالفعل هي الأرقى " ⁴ .

إذن فنظرية العامل عاد إليها النحاة المحدثون ، مع تهذيب بعض المفاهيم المتعلقة بها وذلك لأنها تؤمن منطقيّة العلم .

¹ ابن مضاء القرطبي : الرد على النحاة : ص 26

² سورة النحل : الآية 30 .

** الفراء نحوي كوفي وهو تلميذ الكسائي .

³ رضي الدين الاسترأبادي : شرح كافية ابن الحاجب : تقدم إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1998 م ، ط 1 ، ج 1 ، ص 65 .

⁴ د. حسن خميس الملقح : التفكير العلمي في النحو العربي ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، عمان ، 2002 م ، ط 1 ، ص 211 .

وفي الحقيقة إن نظرية العامل غير موجودة في النحو التعليمي خصوصا في المراحل الأولى ، لذلك فالصراع حولها بين النحاة تدور رحاه بعيدا عن النحو التعليمي ..

3- علامات الإعراب :

يرى الأستاذ أن علامات الإعراب الضمة والكسرة فقط بينما الفتحة فليست بعلامة إعراب .

أ- الضمة علم الإسناد :

يرى الأستاذ أن الضمة موضعها المسند إليه المتحدث عنه والمتمثل في المبتدأ والفاعل ونائب الفاعل وكلها مرفوعات كما نعلم ، ويجب - حسبه - أن تدرس المرفوعات في باب واحد من النحو .

كما يرى أن هناك بعض المنصوبات في النحو حقها الرفع وذلك مثل اسم إن . حيث ورد في القرآن مرفوعا في قوله تعالى : ((قالوا إن هاذان لساحران يريدان أن يخرجاكم من أرضكم بسحرهما))¹ ، كما عطف أيضا على اسم إن ضمير الرفع في مثل قول الشاعر :

وإلا فأعلموا أنا أنتم بغاة ما بقينا في شقاق² .

وعلى هذا يجب أن نظيف اسم إن إلى قسم المرفوعات حسب إبراهيم مصطفى

ب- الكسرة علم إضافة :

يقول الأستاذ إبراهيم مصطفى عن الكسرة بأنها " علامة على أن الاسم أضيف إلى غيره " ³

وليس ما جاء به الأستاذ هنا بالجديد ، لأن أئمة النحو قديما يرون المضاف إليه ما تضيف إليه اسما مثله أو تضيف إليه حروف الجر ، وهو الاسم المجرور حيث يقول سيبويه وهو رأس المدرسة البصرية النحوية : " والجر إنما يكون في كل اسم مضاف إليه ، وأعلم أن المضاف إليه ينجر بثلاثة أشياء :

بشيء ليس باسم ولا ظرف ، وبشيء يكون ظرفا ، وباسم لا يكون ظرفا " ¹ ، ولا شك إن سيبويه يقصد بقوله :

- شيء ليس باسم ولا ظرف - حروف الجر .

¹ سورة طه الآية 63 .

² نقله صاحب الإحياء عن سيبويه .

³ إبراهيم مصطفى : إحياء النحو: ص 72 .

وإذن ، فباب المجزورات (الاسم المجزور والمضاف إليه) لا يختلف فيه صاحب الإحياء مع النحاة المتقدمين ، غير انه يرى أن الكسرة هي علم الإضافة متى نراها نعلم إن الاسم مضاف إليه ، ولسنا نتحدث هنا عن مجزورات للتبعية كالصفات والبدل والتوكيد وغيره .

ج/- الفتحة ليست علامة إعراب :

يقول الأستاذ : " إن الفتحة لا تدل على معنى كالضمة والكسرة فليست بعلم إعراب وإنما هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب ، التي يجبون أن يشكل بها آخر الكلم في الوصل ودرج الكلام ، فهي في العربية نظير السكون في لغة العامية ² . فالفتحة في رأيه أيسر الحركات وأخفها لذلك استحب العرب الوقوف عليها ، وليست هي بعلامة إعراب .

و من جهة أخرى يبين لنا الأستاذ أن الفتحة أيسر الحركات مخرجا ، ويظهر ذلك بجمع الحركة واللين الناشئ عنها ، فما الألف إلا فتحة مشبعة وما الياء إلا كسرة مشبعة وما الواو إلا ضمة مشبعة ، و إن الجهد المبذول في نطق كل حركة يبين أيها أيسر وأخف ، ولا خلاف أن الفتحة هي الأيسر والأخف ، بل الفتحة أخف عنده حتى من السكون ، فالسكون يلزمك الضغط على الحرف عند إخراجها و " يكلفك أن تردد اللسان كأنك تكرر الحرف " ³ .

كما يبرهن الأستاذ أيضا على خفة الفتحة بظاهرة القلقلة وهي تسكين الحرف ثم ختمه بفتحة ، أي التحول من السكون إلى ما هو أخف منه وهو الفتحة .

وبهذا يرى الأستاذ ابراهيم مصطفى أن الفتحة ليست علامة إعراب وبالتالي يغفل جانب المنصوبات ، ويقصر النحو فقط على المرفوعات والمجزورات ، وهذا من مظاهر التيسير عنده .

غير أن السؤال المشروع هنا هو : إذا حذفنا الفتحة من علامات الإعراب فما هو مصير المنصوبات؟ هل نحذف كل هذا؟ ثم ما ذا يبقى من النحو؟

4- التوابع :

¹ سيبويه : الكتاب : تح عبد السلام هارون ، دار الجيل بيروت دت ، ط10 ، ج 1 ، ص 419 .

² ابراهيم مصطفى : احياء النحو : ص78

³ المصدر نفسه : ص 82 .

التوابع عند النحاة خمسة : النعت (الصفة) ، التوكيد ، البدل ، عطف البيان ، عطف النسق ولأستاذ إبراهيم مصطفى دراسة خاصة لهذه التوابع ، نجليها كما يلي :

أ- العطف :

ونقصد به عطف النسق ويرى فيه الأستاذ انه : " ليس جديرا ان يعدّ من التوابع ولا أن يفرد باباً لدراسته " ¹.

وهكذا يقصي الأستاذ العطف من باب التوابع وذلك - حسبه - لأن المعطوف و المعطوف عليه لهما الحكم نفسه ، وليس أحد تابعا لأحد ، فقد يكونان متحدثا عنهما في مثل قولنا (جاء زيدٌ وعمرو) ويستدل على ذلك بتقديم مسند إليه فيصير لدينا (زيدٌ و عمرو جاء) ، وكذلك في الإضافة نقول : (مررتُ بـغلام زيد وعمر) والإضافة هنا إلى كل من الاسمين ، وما يقال في حرف العطف الواو يقال في بقية حروف العطف الأخرى .

إذن يجب - حسبه - حذف العطف من باب التوابع قصد التخفيف في هذا الباب ، وهذا احد أوجه التيسير التي جاء بها إبراهيم مصطفى في كتابه إحياء النحو .

ب- بقية التوابع :

وقد قسمها الأستاذ -رحمه الله - إلى قسمين :

1- القسم الأول : " تكون فيه الكلمة الثانية من الأولى بمنزلة المكمل للمعنى " ². وهذا ما نراه في النعت الحقيقي ، ألم تر صاحب الكتاب يقول : " مررت برجل ظريف ، فصار النعت مجرورا مثل المنعوت لأنهما كالاسم الواحد " ³.

فقد بين سيبويه أن النعت والمنعوت كالاسم الواحد وذلك لتطابقهما في الحركة الإعرابية وفي التعريف والتنكير والتذكير والتأنيث والجمع والتثنية والإفراد .

ولذلك اعتبر الأستاذ إبراهيم مصطفى أن النعت والمنعوت يجب أن يدرسا في قسم خاص من التوابع لتطابقهما التام ، على خلاف باقي التوابع .

¹ إبراهيم مصطفى: إحياء النحو، ص 116 .

² المصدر نفسه ، ص 118 .

³ سيبويه: الكتاب : ج 1: ص 421 .

2- القسم الثاني : يكون فيه المتبوع (الأول) دالا على المعنى وحده ومستقلا والتابع (الثاني) يمكن الاكتفاء به وحده أيضا ، ولكن في ضم الكلمتين إلى بعضهما بعض (التابع والمتبوع) إيضاح في البيان والزيادة في المعنى ، ويشمل هذا القسم من التوابع : التوكيد ، البدل ، عطف البيات .

وفي هذا القسم من التوابع تتفق كلمتان أيضا من الناحية الإعرابية .

والملاحظ في هذا التقسيم أن عطف البيان يمكن أن يوضع في القسم الأول لشبهه بالنعته ، لذلك وجب أن يوضع معه في القسم ذاته ، وعن التشابه بين عطف البيان والنعته قال صاحب كتاب - أسرار العربية - : " إن قال قائل ما الغرض في عطف البيان ؟ قيل الغرض فيه رفع اللبس كما في الوصف " ¹ وهنا يتضح الشبه الكبير بين عطف البيان والنعته .

وعموما نجد أن الأستاذ إبراهيم مصطفى قد قسم التوابع إلى قسمين بحسب علاقة التابع بالمتبوع ، ولعل هدفه من هذا التقسيم هو تيسير الفهم وتبسيط تحصيل العلم عند متعلمي النحو العربي .

ج- الخبر :

عده الأستاذ من التوابع ، بل أهمها لأنه يوافق المبتدأ في الإعراب والجنس والعدد ، ولكن الذي منع النحاة من القول بإتباع الخبر - حسبه - هو عدم توافق الخبر والمبتدأ إعرابا في بابي إن وأخواتها كان وأخواتها .

ولكن في الحقيقة القول بإتباع الخبر فيه بعض الكلام ، فماذا نقول عن الخبر ذي المبتدأ المحذوف جوازا او وجوبا مثل : " الحمد لله الحميد " ² . أي هو الحميد ، أنقول عنه تابع محذوف المتبوع ؟ وهذا لا يستقيم أبدا

ثم ماذا نقول عن الخبر الذي يتأخر عنه المبتدأ (المتبوع) ؟ في مثل قوله تعالى : ((....وعلى أبصارهم غشاوة...)) ³ . أنقول عنه تابع وهو متقدم ؟ ، وكيف يتقدم التابع عن متبوعه ؟ إذ العكس هو الصواب . والحقيقة أن قول الأستاذ بإتباع الخبر أمر بحاجة إلى تدقيق وتمحيص ، لأن فيه مخالفة كبيرة للنحاة المتقدمين ، وليس هذا من باب التيسير والتبسيط في النحو .

¹ ابن الأنباري : اسرار العربية ، ص 262 .

² صبيح التميمي : هداية السالك إلى أفية ابن مالك . ج 2 ، ص 65

³ سورة البقرة الآية 07 .

الخاتمة :

جهود ابراهيم مصطفى وصداها في النحو التعليمي :

إن عملية البحث والمراجعة والتيسير مطلب حضاري وشرط للنهضة ودليل على حياة وتطور بالنسبة للأمم والمجتمعات ، لذلك كانت العلوم دائما تتطور وتتجدد ، ولعل النحو من بين هذه العلوم حيث شهد هزات عنيفة هادفة إلى التيسير و التجديد وإن جمعت هذه الهزات بين العدائية والانفعالية وحملت حقا وباطلا ، وذلك بحسب نية المجددين والميسرين .

وفي عصرنا الراهن بدا أن مشكل وتأخر العرب هو في لغتهم العربية ، ومشكل العربية في نحوها المعقد ، لذلك طفق النحاة المحدثون يجددون وييسرون هذا العلم ، ومن أهم هؤلاء ابراهيم مصطفى وكتابه إحياء النحو الذي حمل جملة من الأفكار التيسيرية ، وبعد الإطلاع عليه يبدو لنا ما يلي :

- ابراهيم مصطفى درس في الأزهر الشريف وفق المنهج المعروف عند القدماء ولذلك لم يستطع التخلص من التفكير النحوي التقليدي مع انه حاول ذلك جاهدا .
- تبداوا محاولات الأستاذ ابراهيم مصطفى التيسيرية تستند إلى المدرسة الكوفية وذلك باستعماله لمصطلح الكوفيين مثل (الخفض) ، وكذا تعويله على الشواهد النادرة .
- من مظاهر التيسير عنده حذف بعض أبواب النحو كمنظية العامل ، والفتحة كعلامة نصب ، حيث اعتبرها بمثابة السكون .
- إعادة تقسيم بعض أبواب النحو مثل ما فعل مع التوابع حيث قسمها إلى قسمين .
- كان الأستاذ ابراهيم مصطفى من المشاركين في تأليف الكتب المدرسية وكان من الطبيعي ان ينقل أفكاره الإحيائية إلى هذه الكتب ، لكنه لم ينجح في ذلك .
- كان الأستاذ أيضا أحد أعضاء اللجنة الوزارية التابعة لوزارة المعارف المكلفة بتجديد النحو سنة 1938 ومع ذلك لم تستطع هذه اللجنة اعتماد أفكاره لمدة طويلة ، أضف إلى ذلك كونه كان صديقا مقربا للدكتور طه حسين وهذا الأخير كان وزيرا للمعارف .
- والحق أن الأستاذ ابراهيم مصطفى - غفر الله له - اجتهد ولكل مجتهد نصيب .

قائمة المصادر والمراجع :

- القرآن الكريم

- 1- الاسترأبأذي : رضي الدين : شرح كافية ابن الحاجب ، تقديم إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية بيروت ، 1998م ، ط 1 ، ج 1 .
- 2- ابن الانباري : أسرار العربية تحقيق فخر صالح قدارة ، دار الجيل بيروت 1995م ، ط 1 .
- 3- إبراهيم مصطفى : إحياء النحو ، لجنة التأليف والترجمة والنشر القاهرة ، 1992م ، ط 2 .
- 4- سيويوه : أبو بشر عمرو بن قنبر : الكتاب تحقيق : محمد عبد السلام هارون ، دار الجيل ، دون تاريخ ، ط 1 .
- 5- التميمي صبيح : هداية السالك إلى ألفية ابن مالك ، دار الهداية للنشر قسنطينة ، دون تاريخ ، دون طبعة .
- 6- الملخ حسن خميس : التفكير العلمي في النحو العربي ، دار الشروق للنشر والتوزيع عمان الأردن 2002م ، ط 1 .
- 7- القرطبي ابن مضاء : الرد على النحاة ، تحقيق : شوقي ضيف ، دار المعارف القاهرة دون تاريخ ، ط 2 .